

No. 48475

**Netherlands
and
United Arab Emirates**

Convention between the Kingdom of the Netherlands and the United Arab Emirates for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income (with protocol). Abu Dhabi, 8 May 2007

Entry into force: *2 June 2010 by notification, in accordance with article 28*

Authentic texts: *Arabic, Dutch and English*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Netherlands, 29 March 2011*

**Pays-Bas
et
Émirats arabes unis**

Convention entre le Royaume des Pays-Bas et les Émirats arabes unis tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu (avec protocole). Abou Dhabi, 8 mai 2007

Entrée en vigueur : *2 juin 2010 par notification, conformément à l'article 28*

Textes authentiques : *arabe, néerlandais et anglais*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Pays-Bas, 29 mars 2011*

الخاص، أن الدولة التي تفرض فيها ضريبة إضافية كنتيجة للاتفاقية المذكورة أعلاه، سوف لن تفرض أية زيادات، ضرائب إضافية، فوائد وتكاليف فيما يتعلق بهذه الضريبة الإضافية، إذا ما قامت الدولة الأخرى التي يوجد بها تخفيض مطابق من الضريبة كنتيجة للاتفاقية بالامتناع عن دفع أي فائدة مستحقة فيما يتعلق بمثل هذه التخفيض الضريبي.

الرابع عشر. المادة 25

1. تسري أحكام المادة 25 وفقا لذلك إلى المعلومات ذات العلاقة بتنفيذ التشريعات المتعلقة بالدخل وذلك بموجب قوانين هولندا من قبل سلطات هولندا المختصة بتطبيق أو إدارة أو تنفيذ هذه التشريعات المتعلقة بالدخل.
2. أي معلومات استلمت بموجب الفقرة 1 من هذه المادة بالارتباط مع المادة 25 من هذه الاتفاقية، ستستعمل فقط لغرض تحديد المساهمات وجباية وتحديد ومنح المنافع بموجب التشريعات ذات الصلة بالدخل حسب ما هو محدد في الفقرة 1.

إثباتا على ذلك قام الموقعون أدناه، المفوضون حسب الأصول، بتوقيع هذا البروتوكول.
حررت في ~~أبوظبي~~ في اليوم ~~الثلاثاء~~ الموافق ~~٨~~ ~~صايجو~~ ٢٠٠٧ م من نسخ أصلية باللغات الهولندية و العربية والإنجليزية ويكون كل من النصوص ذا حجية متساوية وفي حالة الشكوك، يسود النص الإنجليزي.

عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

عن حكومة مملكة هولندا




عاشرا. المواد 10، 11 و 12

حيثما فرضت ضريبة على المصدر تزيد عن الضريبة المفروضة بموجب احكام المواد 10، 11 و 12، فان طلبات استرجاع المبلغ الزائد من الضريبة يجب ان تقدم الى السلطات المختصة في الدولة التي فرضت الضريبة، خلال فترة ثلاث سنوات بعد انتهاء السنة المالية التي فرضت فيها الضريبة.

الحادي عشر. المواد 10 و 13

1) إنه من المفهوم أن الدخل المكتسب ذي الصلة بالتصفية (الجزئية) لشركة أو شراء شركة لأسهمها الخاصة يعامل كدخل من الأسهم وليس كأرباح رأسمالية.

2) لا تمنع أحكام الفقرات 1، 2 و 8 من المادة 10 و الفقرة 4 من المادة 13 في هذه الاتفاقية هولندا من تطبيق تشريعاتها الوطنية في حالة اصدار ما يسمى بالتقييم الضريبي التحفظي الى فرد مادامت تتعلق بمصلحة ذات أهمية، وفقا لتشريع هولندا الضريبي، في شركة مقيمة في هولندا. يسري ما سبق ذكره فقط في ما كان التقييم أو جزء من التقييم مازال قائما.

الثاني عشر. المادة 17

إنه من المفهوم، أن الراتب التقاعدي أو أية مكافأة أو رواتب دورية سنوية أخرى مماثلة تعتبر نابعة من الدولة المتعاقدة طالما أن الأقساط أو الدفعات المرتبطة بالراتب التقاعدي أو المكافأة السنوية المماثلة الأخرى، أو المستحقات المستلمة منه استحققت الخصم الضريبي في تلك الدولة، وإن قل راتب تقاعدي من صندوق تقاعد أو شركة تأمين في دولة متعاقدة إلى صندوق تقاعد أو شركة تأمين في دولة أخرى لن يحد في أية حال من الحقوق الضريبية للدولة المذكورة أولا حسب هذه المادة.

الثالث عشر. المادة 24

يجوز أن توافق السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين أيضا، فيما يتعلق بأي اتفاقية تم التوصل إليها كتيبة لإجراء اتفاق متبادل كما هو مشار اليه في المادة 24، وإذا ما كان ضروريا على تقيض من تشريعهم الوطني

سادساً . المادة 7

فيما يتعلق بالفقرات 1 و 2 من المادة 7، حيثما يقوم مشروع دولة متعاقدة ببيع السلع أو البضائع أو يواصل العمل في الدولة المتعاقدة الاخرى من خلال منشأة دائمة موجودة في ذلك المكان، فإن أرباح تلك المنشأة الدائمة لن تقرر على اساس ذلك الجزء من دخل المشروع، لكن ستحدد فقط على أساس ذلك الجزء من دخل المشروع المنسوب إلى النشاط الفعلي للمنشأة الدائمة فيما يتعلق بمثل هذه المبيعات أو العمل.

و بشكل محدد، في حالة العقود للمسح أو توريد أو تركيب أو إنشاء مواقع أو تجهيزات صناعية أو تجارية أو علمية، أو أشغال عامة، وعندما يكون لدى المشروع منشأة دائمة، فإن الأرباح المنسوبة إلى مثل هذه المنشأة الدائمة لن تقرر على أساس ذلك الجزء من العقد المنفذ، لكن ستحدد فقط على أساس الجزء من العقد المنفذ عمليا من قبل المنشأة الدائمة في الدولة المتعاقدة حيث يوجد موقع المنشأة. الأرباح المتعلقة بذلك الجزء من العقد المنفذ بالمقر الرئيسي من المشروع ستكون خاضعة للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها المشروع.

سابعاً . المادة 7

الدفعات المستلمة اعتباراً للخدمات الفنية، و تشمل الدراسات أو الاستطلاعات ذات الطبيعة التقنية أو الجيولوجية أو العلمية، أو للاستشارة أو للخدمات الإشرافية ستعتبر دفعات تنطبق عليها المادة 7.

ثامناً . المادة 8

تظل اتفاقية النقل الجوي بين هولندا و دولة الامارات العربية المتحدة الموقعة في يناير 1992 قيد التنفيذ، على كل حال، إذا ما وفرت هذه الاتفاقية معاملة أكثر افضلية لبنود الدخل المعنية، تسري هذه الاتفاقية الى الحد الذي تكون فيه أكثر افضلية.

تاسعاً . المادة 9

انه من المفهوم ان حقيقة ان المشروعات المشتركة قد عقدت ترتيبات مثل ترتيبات المساهمة في التكاليف أو اتفاقيات الخدمات العامة ل أو بناء على تخصيص الحصص التنفيذية، الإدارية العامة، و التكاليف الفنية و التجارية، تكاليف الأبحاث و التنمية و التكاليف المشابهة، لا تشكل في حد ذاتها الشرط المذكور في الفقرة

1 من المادة 9.

2. التقسيمات السياسية للدولة الفيدرالية (إمارة أبو ظبي، إمارة دبي، إمارة الشارقة، إمارة عجمان، إمارة القيوين إمارة رأس الخيمة وإمارة الفجيرة، و
3. السلطات المحلية في التقسيمات السياسية الفرعية.

ثالثاً. المادة 3 الفقرة 2 و المادة 24

من المفهوم بآنة، إذا ما قامت السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين و عن طريق الإتفاق المتبادل، بالوصول إلى حل ضمن سياق هذه الاتفاقية للحالات التي يوجد فيها:

- أ- تطبيق الفقرة 2 من المادة 3 فيما يتعلق بتفسير مصطلح غير معرف في الإتفاقية؛ أو
- ب- اختلافات في التأهيل (على سبيل المثال عنصر الدخل أو شخص)

وإن هذا الحل، و بعد نشره من كلى السلطتين المختصتين، سيكون ملزماً أيضاً لتطبيق بنود الإتفاقية في الحالات المطابقة أو المماثلة الأخرى.

رابعاً. المادة 4 الفقرة 2

الفرد الذي يعيش على متن سفينة بدون أي مسكن حقيقي في أي من الدول المتعاقدة سيعتبر مقيماً في الدولة التي يقع فيها الميناء الرئيسي للسفينة.

خامساً. المواد 5، 6، 7 و 13

من المفهوم أن حقوق الاستغلال واستكشاف المصادر الطبيعية تشمل الحقوق والمصالح من أو إلى المنافع و الأصول التي تنتج من مثل هذا الإستكشاف أو الإستغلال، سيعتبر ملكية غير منقولة في الدولة المتعاقدة المرتبطة بقاع البحر والترسبات التي توجد بها المصادر الطبيعية، وبأن هذه الحقوق تعتبر تخص ملكية منشأة دائمة في تلك الدولة، وفي تلك الحالة تخضع للضريبة بموجب القوانين الضريبية الوطنية وتشريعات تلك الدولة.